

في العوض والمقارن وعن الذهب  
 بفضه في ذات التعاطي قد وجب  
 كتاب المضاربة  
 هي شركة المالكين المضارب  
 وعمل من جهة المضارب  
 والشركاء من المال من نقود  
 لاسيما شيوخ ربحها الموجود  
 ثم اذا ضاربه والهلكا  
 جاز الشراء والبيع منه مطلقا  
 والنقل والتوكيل والايضاح  
 والارتهان فيه والايضاح  
 ولا يضارب بالاربع آخر  
 الا بتفويض او العمل بالثرى  
 ولا يزوج امة او عبدا  
 لكن يبيع اجهلا او نقدا  
 ولا يخالف اذنه في بلد  
 او لعة غير اواحد  
 فصل  
 وتفسد العقود في النظر  
 بموت ذي المال او المضارب  
 وعزله بهامه فان درى  
 والمال عرض باعنه واقتضا  
 فصل  
 وان يسافر فله الفداء  
 والبس والركوب للدوا

لان بيعه مما يحال بحسب  
 انفاقه على التناع فالتبوا  
 كتاب الوديعة  
 تعريفها امانة لا تضمن  
 بالهلك بل ان شرط المؤمن  
 فان نفاها واقرضنا  
 لان تعدى فان زال ما جنى  
 كخطها بالتميز  
 وصفه بعد طلب المؤمن  
 يحفظها بنفسه وزوجته  
 ومن يكون عنده من عيالته  
 لا يدفع مودع لما ضار  
 وغائب بالاحضور الاضر  
 تعريفها التملك للمنافع  
 من غير تفويض بقول النفع  
 كتاب العارية  
 نحو امرت وله ان يرجعها  
 ليس لمن اعاره ان يمتعا  
 وكل ما استعمله لا يختلف  
 بعيره ولا ضمان ان تلف  
 ثم على المطارد دفع الاجرة  
 لادان ادى الى مؤنه  
 كتاب الهبة  
 تملك عين هي من غير بدل  
 مع القبول بعد ايجاب حصل

